الأمم المتحدة S/PV.7254

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٥٤**

الخميس، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيد بلِس
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	لكسمبرغ	السيد مايس
	ليتوانيا	السيد باوبلِس
	نيجيريا	السيدة لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للزملاء في المجلس على ما قدموه من دعم خلال شهرحافل آخر. و لم يكن ليتسنى لنا إنجاز ذلك العمل بكفاءة وفعالية إلا بمساعدتهم.

وآب/أغسطس لم يكن شهرا هادئا بالنسبة لمجلس الأمن منذ عدة سنوات وحتى الآن. وهذه السنة لم تكن استثناءً حيث الأزمات المتزامنة في غزة والعراق وأوكرانيا وسوريا وليبيا وجنوب السودان، على سبيل ذكر مجرد ست منها. تناول المجلس جميع تلك الصراعات هذا الشهر. ويحدوني الأمل في أن القرارات التي اتخذناها، ولا سيما في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، وتناول ليبيا في القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، سيكون لها أثر حقيقي ودائم ميدانياً.

والكثير من العمل بشأن تلك الأزمات أمر معروف للجميع. ولذلك، سأركز ملاحظاتي على أولوية مواضيعية رئيسية بالنسبة لرئاسة المملكة المتحدة، وهي منع نشوب النزاعات. كما سأتطرق إلى أساليب عمل المجلس.

أود أن أبدأ بياني بالتذكير بزيارة المجلس إلى بلجيكا يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس، وهي المحطة الأولى من الزيارة الأوسع نطاقا التي قمنا بها إلى أوروبا وأفريقيا. وكان الهدف من المحطة البلجيكية المشاركة في إحياء ذكرى بدء الحرب العالمية الأولى، وذكرى الذين قضوا فيها، وتعلم الدروس من الماضي من أجل عملنا الحالي. وعادت مناقشاتنا في لاهاي وبلجيكا مرارا وتكرارا إلى المسألة المتمثلة في ما يمكن للمجلس، ويجب عليه، عمله لينهض بصورة فعالة بمسؤولياته عن منع نشوب الصراعات.

وكما ذكرت في مناقشة يوم الخميس الماضي (انظر s/PV.7247)، فإن المجلس يحتاج إلى تناول منع نشوب الصراعات بجدية أكثر مما عليه الحال الآن. ولا جدال في أن الضرورة الأخلاقية والإنسانية والسياسية لاتخاذ الإجراءات الوقائية في وقت مبكر. والسؤال هو: كيف يمكن للمجلس الاضطلاع بهذا الدور بشكل أفضل؟ وجزء من الجواب يتصل بأساليب عمل المجلس. إن جدول أعمال المجلس حافل بالبنود وقدرتنا محدودة إذ نكافح للتكيف مع معالجة الأزمات المستمرة والمعقدة. ولكن العمل في أجواء الأزمات فحسب، متصدين ومستجيبين لها، لن يمكننا من سبق الأحداث والتدخل في وقت مبكر بما فيه الكفاية بحيث يكون لذلك أثر وقائي.

إن الإجراءات التي يمكن أن نتخذها للتخفيف من عبء عمل المجلس وكفالة إنجاز أعماله الروتينية بصورة من شأنها أن تساعد على إيجاد الوقت للقيام بمزيد من الزيارات القيّمة فيما وراء البحار، وبمزيد من استكشاف الأنشطة المبينة لنا في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة؛ وإيجاد مزيد من الوقت لاستكشاف الآفاق، ومزيد من الوقت لاتخاذ الإجراءات بشأن المؤشرات على الصراعات الناشئة.

ولكن الوقت ليس العقبة الوحيدة أمامنا. والتضارب المُتَصَوَّر بين مبدأ السيادة ومنع نشوب الصراعات يحد أيضا من عمل المجلس. وقد استُخدم هذا في الماضي لتبرير عدم اتخاذ أي إجراء خوفا من الإساءة إلى دولة ما أو أن يُنظر إليه على‌ى مساس بالسيادة. وآمل في أن الدروس المستفادة خلال زيارة المجلس إلى بلجيكا ومناقشة يوم الخميس الماضي، والإحاطة الإعلامية التي قدمتها هذا الأسبوع إدارة الشؤون

السياسية واتخاذ القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) سوف تتيح لنا المجال لمواجهة ذلك.

إذا أردنا أن نكون أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات، علينا إيجاد السبل الكفيلة بإجراء مناقشات، سرا أو علنا، بشأن الحالات التي يمكن أن تظهر بعض المؤشرات المثيرة للقلق، ولكن قد لا تشكل بعد حالة متطورة لينشب الصراع، دون أن يُرى ذلك على أنه يشكل تعديا على السيادة.

واستخدام البند ”أي مسائل أخرى“ يوفر أحد الوسائل المفيدة لتناول المسائل التي تثير القلق بالسر وفي الوقت المناسب. وتم تناول ١٣ مسألة حتى الآن هذا الشهر خلال المشاورات في إطار البند ”أي مسائل أخرى“. وأعتبر هذا دليلا على استعداد المجلس للاستجابة السريعة، بل وحتى، في بعض الأحيان، إلى حد مناقشة المسائل قبل تطورها إلى حالة تؤدي إلى نشوب صراع متكامل الأركان. وينبغي أن نواصل استخدام هذه الأداة الخاصة والنظر في ما إذا كان بوسعنا أن نتناول المسائل حتى قبل ذلك إذ تبدأ المؤشرات بوميضها الأحمر دلالة على الخطر.

وبمناسبة التكلم بشأن الضوء الأحمر المتقطع، يمكن لأبسط الجهود، في بعض الأحيان، أن تُحدث تغيير. إن بدء الجلسات على وجه السرعة، وتشجيع المتكلمين على التقيد بالحدود الزمنية، وتسيير المناقشات بذكاء هذا الشهر، كلها أسهمت في إتاحة المجال لنا لكي ننجز قدرا كبيرا من الأعمال.

شارك في المناقشة المفتوحة التي عقدت يوم الخميس الماضي ٥٩ متكلما، ولكنها انتهت في الساعة ١٦/٣٠. ويحدوني الأمل في أن زملائي حول هذه الطاولة وجميع الأعضاء سيتفقون على أن هذا كان نعمة لنا، وليس أمرا مفروضا. هناك ما هو أكثر بكثير مما يمكن القيام به بتجميع بعض المناقشات، وزيادة الفترات الفاصلة بين عقد المناقشات الأخر، وتجنب البيانات المكررة، وما إلى ذلك، الأمر الذي يمكن أن يعطي المجلس مزيدا من الوقت لمعالجة الأزمات اليوم ومنع نشوب الصراعات غدا.

أشكر أعضاء المجلس مرة أخرى على تقديم الدعم طوال فترة رئاستنا. وأتطلع إلى الاستماع إلى آرائهم بشأن عملنا الجماعي هذا الشهر. أتمنى لوفد الولايات المتحدة كل النجاح في رئاسته للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر.

أستأنف الآن مَهامِّي بصفتي رئيساً للمجلس.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي الرئيس، ووفد المملكة المتحدة على رئاستكم الناجحة في شهر آب/أغسطس. ونحن نقدر على وجه الخصوص جهودكم الرامية إلى زيادة الفعالية إلى أقصى حد بالإدارة الحصيفة والحسنة التوقيت لأعمال المجلس. ونود أيضا أن نشكر رئاسة المملكة المتحدة على قيادة بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا وأوروبا. لقد كانت الزيارة موضوعية وبناءة للغاية، وهي تثري عمل المجلس إثراء كبيرا. ومكنتنا الزيارة إلى أوروبا من اكتساب نظرة متعمقة قيمة في مجالات منع نشوب الصراعات والمصالحة الطويلة الأجل، وكذلك مكافحة الإفلات من العقاب. أما الزيارة إلى جنوب السودان والصومال فقد ساعدتنا على الوقوف على الإنجازات المحققة حتى الآن، والتحديات التي نواجهها اليوم في حالتي البلدين.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، نرحب بالإعلانات الصادرة مؤخرا عن وقف إطلاق النار المفتوح الذي تم التوصل إليه برعاية مصرية. ينبغي لجميع الأطراف أن تنفذ الاتفاقات تنفيذا كاملا وأن تعمل على بناء سلام أكثر دواما. لهذا الغرض، نعتقد أنه ينبغي كفالة التدفق المستمر والمنتظم للسلع والأشخاص عبر معابر غزة، وفي الوقت نفسه ينبغي معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل على النحو الواجب.

والتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يمثل تحديا لم يسبق له مثيل لاستقرار العراق والمنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، فإن القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) خطوة هامة وحسنة التوقيت من جانب مجلس الأمن في الاتجاه الصحيح. وهو يجسد الإرادة الجماعية لدى المجتمع الدولي للتصدي للتهديدات المتنامية باستمرار التي تشكلها الجماعات الإرهابية على غرار الدولة الإسلامية.

بخصوص المسائل المواضيعية، فإن المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات جديرة بالذكر بصفة خاصة (انظر S/PV.7247) وصعوبة التعامل مع الصراعات التي بدأت بالفعل تذكرنا بأهمية منع نشوب النزاعات. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي تحسين قدرتهما على قراءة علامات الإنذار المبكر من أجل اتخاذ إجراءات سريعة. وفي هذا الصدد، فإن القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) يتيح أساسا قويا لاستكشاف جميع التدابير الوقائية الممكنة من خلال الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونحن نتطلع إلى تقارير الأمين العام عن الإجراءات المُتخذة لتشجيع وتعزيز أدوات منع نشوب النزاعات.

وأخيرا، وفي ما يتعلق بعدم الانتشار، فقد أتيحت للمجلس فرصة قيمة لتقييم العمل الذي تضطلع به لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وخلال الجلسة، أدان أعضاء المجلس استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عمليات إطلاق القذائف التسيارية باعتبارها انتهاكات لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ضوء ذلك، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الاستجابة للتحذيرات الرسمية الصادرة عن المجلس والامتناع عن القيام بأي استفزازات أخرى.

مرة أخرى، وإذ نشكر رئاسة المملكة المتحدة على الإنجازات التي تحققت في آب/أغسطس، نود أيضا أن نهنئ الرئيس الجديد، الولايات المتحدة، ونؤكد له الدعم الكامل من قبل جمهورية كوريا.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على تنظيم جلسة الاختتام هذه، والتي تتيح لنا فرصة لتقييم عمل المجلس خلال شهر آب/أغسطس. سأركز في ملاحظاتي على ثلاث مسائل، ألا هي، أساليب العمل وتصريف أعمال مجلس الأمن، وبعثة المجلس إلى أفريقيا والإحاطات الإعلامية.

بخصوص سير الجلسات، نشيد بالرئاسة على ما بذلته من جهود خلال الشهر المنقضي لتشجيع المشاركين في جلسات المجلس، بما في ذلك أعضاء المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. وذلك يتماشى مع الفقرة ٢٩ من مرفق الوثيقة S/2010/507. وقد ساعدت جهود المملكة المتحدة كثيرا على تحسين تنظيم الوقت خلال جلسات المجلس، مما أتاح زيادة الكفاءة في تصريف الأعمال. ونشجع بقوة الاستمرار في هذه الممارسة.

أود أيضا أن أعلق على بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا. وفقا للفقرة ٦٦ من دليل أساليب عمل المجلس لعام ٢٠١٠، تكمن قيمة بعثات مجلس الأمن في حقيقة أنها تمكن المجلس من فهم وتقييم صراعات أو حالات محددة مدرجة على جدول أعماله. وقد أتاحت البعثة إلى جنوب السودان فرصة للأعضاء للتفاعل مع كبار الزعماء السياسيين في البلد ولإجراء تقييم مباشر للحالة الراهنة على أرض الواقع ولآفاق التوصل إلى حل سلمي للصراع. وتمكن المجلس من إيصال رسالة هامة بشكل مباشر إلى قادة جنوب السودان، مفادها أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في البلد وأنه ينبغي للجانبين العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة لجميع الأطراف.

كما كانت بعثة المجلس إلى الصومال، وهي الأولى من نوعها منذ عام ١٩٩٤، هامة للغاية أيضا. فقد سمحت بالتفاعل الوثيق بين أعضاء المجلس وحكومة الصومال، حيث تسنى لهم

الاطلاع بصورة مباشرة من السلطات الصومالية على تطلعاتها والتحديات التي تواجهها، والإعراب عن شواغل المجلس.

كما كان اجتماع أعضاء المجلس مع الرئيس الكيني والمسؤولين في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إنجازا كبيرا للمجلس في آب/أغسطس. فكينيا كبلد والهيئة الحكومية الدولية كهيئة دون إقليمية تمثلان جهتين فاعلتين رئيسيتين في الجهود الرامية إلى حل الصراع في جنوب السودان. كما أن كينيا طرف فاعل هام في الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار في الصومال.

وعمل المجلس بصورة وثيقة مع المنظمات الإقليمية، وكذلك مع البلدان ذات النفوذ في البلدان التي تعاني من صراعات، لا يزال أداة حاسمة يمكن للمجلس استخدامها في حل الصراعات. وتقييمنا هو أن المجلس استخدم بفعالية البعثة إلى أفريقيا في تعزيز عمله في صون السلام والأمن الدوليين. ومما يبرهن بقوة على الشفافية من جانب المجلس أن جلسة الإحاطة بشأن البعثة عُقدت في قاعة المجلس وكانت مفتوحة أمام الدول غير الأعضاء (انظر S/PV.7245)

بخصوص الإحاطات الإعلامية، يسرنا أن نلاحظ أن العديد من الإحاطات الإعلامية المخصصة لبلدان معينة في آب/أغسطس قد عُقدت بصورة علنية وأن البلدان المعنية تمكنت من المشاركة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. والإحاطة الإعلامية الشهرية التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالة الإنسانية في سوريا، والتي كانت تُعقد في غرفة المشاورات، تُنظم الآن في جلسات علنية بمشاركة البلد المعني. وذلك يساعد على تحسين الشفافية في عمل المجلس.

أود الآن أن أعلق على المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات التي عُقدت في ٢١ آب/أغسطس (انظر S/PV.7247). لقد كانت لمشاركة المفوضة السامية لحقوق الإنسان في المناقشة أهميتها في تسليط الضوء على الصلة التي كثيرا ما تُغفل بين انتهاكات حقوق الإنسان والصراع. وأشارت المفوضة السامية إلى أنه على الرغم من أن اهتمام المجلس بحقوق الإنسان قد ازداد خلال فترة ولايتها، فإن القرارات القائمة على المبادئ التي يتخذها أعضاء المجلس لإنهاء الأزمات تواجه عقبات بسبب اعتبارات الجغرافيا السياسية القصيرة الأجل والمصالح الوطنية المُعرفة تعريفا ضيقا. تلك كانت كلمات المفوضة السامية. ومن ثم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل أعضاء المجلس على استعداد للتضحية بمصالحهم الوطنية الضيقة من أجل المصلحة الأعم للجنس البشري؟ ما من شك في أن السعي إلى تحقيق المصالح الوطنية يعوق في بعض الأحيان فعالية المجلس.

وأبرزت المناقشة أيضا أهمية تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. ونحن نعتقد أن من الضروري للمجلس أن يركز اهتمامه على ذلك، ليس في سياق تسوية الصراعات فحسب، ولكن أيضا لمنع الانتكاس إلى الصراع في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وفي رأينا، سيعزز ذلك قدرة المجلس على الاضطلاع بولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، نود أن نشيد بوفد المملكة المتحدة وأن نشكره على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر آب/أغسطس. ونهنئ وفد الولايات المتحدة على توليه للرئاسة في أيلول/سبتمبر المقبل ونؤكد له دعمنا الكامل.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشارك في تقديم التهنئة لوفد بلدكم ولرئاستكم، سيدي الرئيس، على ما أظهرتموه من فعالية وقيادة طوال شهر آب/أغسطس. كما نشكركم على عقد جلسة الاختتام هذه.

ونرحب باختياركم منع نشوب النزاعات موضوعا لفترة رئاستكم. كما نرحب بعقد المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7247) وباتخاذ القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) بالإجماع. وذلك يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء والمجلس بتسوية المنازعات بالوسائل

السلمية من خلال الآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك، وذلك استنادا إلى مبدأ الاختيار الحر وأشد الاحترام للقانون الدولي والمعاهدات الدولية السارية. وقد سمح ذلك بالاعتراف بضرورة مواصلة العمل بشأن استخدام وتنفيذ وتحسين آليات الوقاية والإنذار المبكر التي نعتمد عليها اليوم، وضرورة تحسين الاتصال بين مختلف الجهات الفاعلة في المنظومة وبين المنظومة والمجتمع المدني.

وإجراء تحليل لفعالية المجلس يجب أن يشمل بالضرورة استجابته للحالة في غزة. ونحن نرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بين الأعضاء حول الفكرة القائلة بأن الوضع القائم في غزة غير مستدام وبشأن ضرورة معالجة المسائل الكامنة وراء الصراع بصورة متزامنة. ونأمل أن يتمكن المجلس، بعد وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الطرفين يوم الثلاثاء الماضي، ٢٦ آب/أغسطس، من التكلم بطريقة حازمة ومتسقة بشأن هذه المسألة وأن يضطلع بدوره في صون السلام والأمن الدوليين.

يشير إجراء تحليل استشرافي إلى أن الحالة في العراق ستظل تشغل مكانة رئيسية في جدول أعمالنا. ونعتقد أن اتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، بشأن الإرهاب في العراق وسوريا، والذي اشتركت شيلي في تقديمه، سيوفر أداة مفيدة من شأنها أن تمكننا من الاستعداد. واتخاذ ذلك القرار يبين أن مجلس الأمن قادر، عندما يريد، على إيجاد عناصر مشتركة بسرعة، ومن خلال الحوار، للإسهام في التصدي للأخطار الجسيمة التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

كانت زيارة المجلس إلى أوروبا وأفريقيا من المعالم البارزة لعمله الشهري وكانت ذات قيمة خاصة في دعم المناقشات الجارية في نيويورك. وبينما جرت مناقشة ذلك بالفعل، في جلستنا المعقودة في ١٩ آب/أغسطس (انظر S/PV.7245)، أود أن أشير إلى أننا نقدر اجتماعنا في كل من جنوب السودان والصومال مع المجتمع المدني والجماعات النسائية، وأننا أوصلنا رسالة بشأن ضرورة كفالة مشاركتهما الكاملة والفعالة في جميع مراحل العمليات السياسية.

وأخيرا، نود أن نشير إلى أن مشاركة وفد بلدي، إلى جانب لكسمبرغ، في ترؤس الجزء المتعلق بالمحاكم والهيئات القضائية الدولية في لاهاي كانت شرفا خاصا لنا. وهذا يعبر عن التزام شيلي الدائم بالتسوية السلمية للمنازعات.

ونرحب برئاسة وفد الولايات المتحدة ونتمنى له كل التوفيق.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على القيادة التي اضطلعتم بها في إدارة أعمال المجلس خلال رئاستكم وان أهنئ سائر أعضاء الفريق الذي دعمكم في ذلك المسعى.

ونشيد بمبادرة المملكة المتحدة لتنظيم الزيارة التي قام بها أعضاء المجلس إلى أوروبا وأفريقيا خلال رئاسة المملكة. وبالرغم من قصر مدة الزيارة، فان تلك البعثة الهامة جديرة بان تكرر في المستقبل، ليس لأنها مكنت حقا من تلمس روح الوقائع في الميدان فحسب، بل انها أيضا، في المقام الأول، عززت المبادرات الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل التي نشأت. وتلك هي مهمة مجلس الأمن أولا وقبل كل شيء، ويلزم استخلاص النتائج ومناقشتها في إطار المجلس أولا، قبل أن تصبح موضوعا لبيان صحفي.

كما يشير وفد بلدنا إلى أن الوقت المكرس لكل جزء من البعثة كان قصيرا نسبيا، وهو ما لم يمكن البعثة من الإدارة المناسبة للاجتماعات المختلفة. وتلك هي الحالة مع الاجتماعات مع المحكمة الجنائية الدولية والزيارتين إلى بعثتي الصومال وجنوب السودان، كما كانت الحالة أيضا في زيارة السلطات الدولية إلى جنوب السودان. وفي المستقبل، نقترح أن يخصص المجلس وقتا كافيا لتنظيم ذلك النوع من البعثات.

ويقدر وفد بلدي المناقشة التي نظمتموها، سيدي الرئيس، بشأن منع نشوب النزاعات (انظر S/PV.7247)، مما مكن من

إثراء المناقشة بشأن الأسباب الكامنة وراء النزاعات، وإشارات الإنذار ولا سيما دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات. وأشرنا إلى أن جميع الوفود أكدت على إفتقار المجلس إلى الدقة والكفاءة في تنفيذ آليات المنع.

كما نرحب بالمناقشة التي نظمتموها، سيدي، بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.7244)، فضلا عن مشروع القرار الذي يجري إعداده حاليا بشأن ذلك الموضوع.

وفيما يتعلق بالحالة في ليبيا، تعرب تشاد عن قلقها من الحالة المعقدة التي يمر بها البلد المجاور لنا. ونناشد المجتمع الدولي مساعدة ليبيا على إعادة السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، نشيد بتصويت مجلس الأمن، خلال رئاستكم وبناء على مبادرتكم، سيدي، على القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤) بشأن الحالة في ليبيا. كما نشيد بمبادرة البلدان المجاورة، التي اجتمعت عدة مرات لمناقشة الحالة في ليبيا بغية الإسهام في إيجاد حل للأزمة في ذلك البلد.

وعلى النحو نفسه، نشيد باتخاذ المجلس للقرار ٢١٧٣ (٢٠١٤) الذي يمدد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لكي تتمكن من مواصلة مهمتها في حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية في تلك المنطقة. ونعتقد أن أي حل عسكري غير عملي لذلك البلد وانه ينبغي تعزيز الحوار في إطار اتفاق الدوحة والمبادرات الإقليمية.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، نود أن نرى تسريع المجلس لعملية انتشار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، المقرر في ١٥ أيلول/سبتمبر. ونأمل من الولايات المتحدة، التي ستتولى رئاسة المجلس من المملكة المتحدة في الشهر المقبل، أن تركز الاهتمام على مسألة اللاجئين.

وأخيرا، ترحب تشاد باعتماد البيان الرئاسي، الصادر خلال رئاستكم، بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/PRST/2014/17).

وفي الختام، نود أن نشكر رئيس المجلس على استبصاره وقيادته لأعمال المجلس. كما نود أن نهنئ سائر فريق المملكة المتحدة الذي رافقه خلال أعماله. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنتمنى للولايات المتحدة النجاح حينما تتولى رئاسة المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر ونؤكد لها على دعمنا الكامل.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): إن جدول أعمال المجلس المزدحم خلال رئاستكم للمجلس في شهر آب/أغسطس، سيدي، تضمن العديد من المسائل المستعصية في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما أن المجلس، في ظل رئاستكم، نظم زيارات إلى أوروبا وجنوب السودان والصومال. وتقدر الصين الكمية الكبيرة للأعمال التي أنجزها المملكة المتحدة بصفتها رئيس المجلس لهذا الشهر. وفي استعراض أعمال المجلس هذا الشهر، أود أن أركز على المسائل الثلاث التالية.

أولا، فيما يتعلق بالحالة في غزة، فقد عملت الصين، منذ اندلاع النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الحالي، على عقد محادثات السلام من خلال العديد من الوسائل والقنوات. وخلال زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي مؤخرا إلى مصر ومقر جامعة الدول العربية، قدم الوزير مبادرة سلام من خمس نقاط. كما قام المبعوث الصيني بعدة زيارات للوساطة. وقدمنا أيضا المساعدة الإنسانية إلى سكان غزة بقدر إمكانياتنا. وفي المجلس، أيدت الصين مشروع القرار، الذي قدمه الأردن بالنيابة عن البلدان العربية/الإسلامية وحركة عدم الانحياز. كما شاركنا مشاركة فعالة في المفاوضات وطالبنا المجلس مرارا وتكرارا بالإصغاء لصوت المجتمع الدولي والعمل على وقف أعمال العنف بعقد محادثات السلام.

ونقدر التوصل مؤخرا إلى وقف إطلاق النار في غزة والجهود الحثيثة التي تبذلها مصر والأطراف الأخرى. فهي تشكل خطوة هامة لتخفيف حدة التوتر ومعاناة السكان. ونأمل أن يولي الطرفان أهمية لتحقيق السلام، والاهتمام بالسكان أولا والمحافظة بفعالية على وقف إطلاق النار،

واغتنام الفرصة لاستئناف محادثات السلام والتوصل إلى تسوية مبكرة وعادلة ومعقولة للقضية الفلسطينية.

ولا تزال الحالة هناك هشة. وعلى المجتمع الدولي مواصلة جهوده لتوطيد وقف إطلاق النار والدفع نحو رفع الحصار عن غزة بغية التمكن من استئناف محادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين. وفيما يتعلق بتلك المسألة، ينبغي أن يضطلع المجلس بدور نشط وفعال. والصين مؤيد قوي ووسيط صادق للسلام بين الطرفين. وسنواصل جهودنا الحثيثة الرامية إلى تحقيق السلام بين إسرائيل وفلسطين، فضلا عن تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ثانيا، وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، لقد أصبحت الأنشطة الإرهابية في الآونة الأخيرة أكثر انتشارا وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وفي وقت سابق هذا الشهر، اتخذ المجلس القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، الذي يجسد موافقة المجلس على اتخاذ تدابير لوضع حد للدعم المقدم في شكل أفراد وأسلحة وتمويل إلى المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ووقف جهودها للتحريض على ارتكاب الأنشطة الإرهابية والتخطيط لها وتنفيذها من خلال شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ويحدونا الأمل في تنفيذ القرار على نحو كامل وحقيقي.

إن الإرهاب عدو خطير للبشرية جمعاء. وجميع الأعمال الإرهابية – بصرف النظر عن دوافعها ومكان وقوعها من يرتكبها – تشكل جنايات لا تغتفر. وعلى المجتمع الدولي، في مكافحة الإرهاب، ألا يطبق معايير مختلفة. ونأمل أن تمكن جلسات مجلس الأمن الرفيعة المستوى بشأن مكافحة الإرهاب المقرر عقدها الشهر المقبل الأطراف من تعزيز صياغة توافق الآراء بغية زيادة تضامن المجتمع الدولي في المكافحة المشتركة للإرهاب.

ثالثا، وفيما يتعلق بالحالة في جنوب السودان، فقد عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤخرا مؤتمر قمة استثنائيا بشأن جنوب السودان. ووقع قادة الطرفين على بروتوكول بشأن المبادئ المتفق عليها للترتيبات الانتقالية لوضع حد للأزمة في جنوب السودان. ووقع ممثلو الحكومة والمعارضة على تنفيذ مصفوفة اتفاق وقف أعمال القتال. وذلك مسعى هام من جانب الهيئة الحكومية الدولية لتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة جنوب السودان، والصين ترحب هذا المسعى. ومع ذلك، فان التوترات هناك لا توحي بالتفاؤل. وسيلزم المجتمع الدولي بذل جهود أكبر لإنهاء الأزمة. وتناشد الصين طرفي النزاع وضع حد لأعمال العنف ووقف إطلاق النار فورا، وتنفيذ اتفاق وقف أعمال القتال والعمل مع جميع المجموعات والفصائل العرقية في سياق حوار سياسي شامل.

ونحن نؤيد حل الأفارقة بأنفسهم للمشاكل الأفريقية وبالوسائل الأفريقية، ونؤيد بقوة جهود الهيئة الحكومة الدولية في القيادة والوساطة. ومنذ اندلاع النزاع في جنوب السودان، بذلت السلطات الانتقالية ووزير الخارجية والممثل الخاص جهودا تهدف إلى تشجيع الوساطة.

واضطلعنا بدور قيادي في تقدم المساعدة في حالات الطوارئ إلى جنوب السودان. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي للضغط من أجل عقد محادثات السلام، وفي ضوء الحاجة، من أجل تقديم المزيد من المساعدة الإنسانية لتشجيع العودة السريعة إلى الاستقرار في البلد.

وإخيرا، أهنئ الولايات المتحدة الأمريكية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأتمنى لها كل النجاح والتسيير السلس لأعمالها.

السيد باوبلِس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ وفد المملكة المتحدة على تحليه بالحكمة والخبرة في قيادة مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. وخلال هذه الشهر المزدحم للغاية بالعمل، وفي أكثر من عشر مناسبات، كان المجلس مطالبا بالاستجابة على نحو طارئ، بما في ذلك اليوم، للحالات الناشئة التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين – العراق وليبيا وأوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر.

وكانت المناقشة بشأن حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية (انظر S/PV.7244) حسنة التوقيت وهامة على وجه الخصوص. ويتضمن القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) جهود الأمم المتحدة في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة. وقام أعضاء المجلس بزيارة إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي للمرة الأولى. ووجه أعضاء المجلس رسالة واضحة إلى قادة جنوب السودان لوقف أعمال العنف في مواجهة المجاعة التي تلوح في الأفق وتفكك دولتهم (انظر S/PV.7250).

وكما شددنا في المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات (انظر S/PV.7247)، فإن المجلس يواجه حاليا عددا غير مسبوق للنزاعات الدامية وأربع حالات طوارئ انسانية من المستوى ٣. وتفتقر الأنشطة المنقذة للحياة إلى التمويل الكافي على نحو مزمن. ويلزم المجتمع الدولي أن يحقق قفزة نوعية إلى الأمام في مجال منع نشوب النزاعات ويستفيد بصورة أفضل من الإنذار المبكر والوساطة وضمان المساءلة.

وفي الأيام الأخيرة، شهد الشرق الأوسط بعض أكثر الجهود الدراماتيكية التي بذلت على الإطلاق بشأن أعمال الوساطة. ورحبت ليتوانيا بإعلان وقف مفتوح لإطلاق النار في غزة جرت الوساطة فيه تحت إشراف مصر. وستدعم ليتوانيا أي آلية دولية لمعالجة طرائق وقف إطلاق النار وهي تتطلع إلى اجراء مناقشة جدية للمسألة في مجلس الأمن.

وفي العراق، أثبت الإنذار المبكر انه غير كاف لوقف المتطرفين والإرهابيين الراديكاليين والعنيفين، الذين اجتاحوا البلد، وطردوا بشكل عنيف الطوائف التي تعايشت على طول نهري الفرات ودجلة منذ العصور الرومانية. وحدد القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) تدابير أولية لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من فرادى الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة. وستتوقف فعالية الجزاءات على الإجراءات السريعة والمتسقة التي تتخذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما دول المنطقة.

وطوال الشهر، تناول المجلس، خمس مرات على الأقل، الحالة في شرق أوكرانيا، إذ استمر بلا هوادة التصعيد على طول الحدود الروسية – الأوكرانية. ودعت نداءات قاطعة، بما في ذلك من أغلبية أعضاء المجلس، الاتحاد الروسي إلى وقف دعمه للجماعات المسلحة غير القانونية، واحترام سيادة أوكرانيا وسلامة اراضيها، والسعي للتوصل إلى حلول سلمية. واستمعنا اليوم للعديد من أعضاء المجلس وهم يطلبون من روسيا سحب قواتها من أوكرانيا (انظر S/PV.7253). ومع ذلك، لم تلق تلك النداءات آذانا صاغية.

وشهرا بعد شهر، تشهد تقارير من منظمة الأمن والتعاون في اوروبا بوقوع انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان في الأراضي الخاضعة لسيطرة المليشيات الموالية لروسيا. وفي وقت سابق هذا الشهر، تكلم الأمين العام المساعد سيمونوفيتش عن حالة حقوق الإنسان الآخذة في التدهور بشكل حاد في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، حيث ظل المقاتلون الأجانب غير القانونيين ولكنهم محترفون ينخرطون في عمليات الاختطاف والاحتجاز والتعذيب والاعدام. واختطف هؤلاء المقاتلون القنصل الفخري لليتوانيا في لوهانسك، ميكولا زلينيك، ووجد مقتولا على أيديهم في الأسبوع الماضي. وفي الشهر الماضي، تضاعفت تقريبا الخسائر بين المدنيين في تلك المناطق.

وأخيرا، أود أن أقول بضع كلمات عن نظم الجزاءات. وعلى نحو متزايد، تصبح نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة أكثر تعقيدا، إذ تطالب المزيد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالتعاون مع أفرقة الخبراء وتقديم المساعدة إلى الحكومات الوطنية. وتتوقف فعالية الجزاءات على عوامل عديدة، بما في ذلك رغبة الدول المجاورة وقدراتها على تنفيذ الجزاءات. وليتوانيا، باعتبارها رئيس لجنتي الجزاءات المعنيتين باليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى، ناشدت مرارا وتكرارا الدول المجاورة لليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى العمل مع

لجان الأمم المتحدة للجزاءات وأفرقة الخبراء. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة والخبرة والمشورة.

واستجابة للحالة المنذرة بالخطر هناك، فان مجلس الأمن عزز أيضا الجزاءات فيما يتعلق بليبيا. فالأسلحة والذخائر غير المؤمنة تنتشر بحرية في ليبيا وخارجها. ونحن بحاجة إلى دعم ليبيا والمنطقة لمعالجة تلك المسائل. وسنرحب بتقديم الأمين العام إلى المجلس الخيارات الممكنة لكيفية تمكن منظومة الأمم المتحدة من مساعدة ليبيا وجيرانها من أجل تعزيز تنفيذ عمليات حظر توريد الأسلحة.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر وفد المملكة المتحدة على أعماله المتفانية في رئاسة المجلس خلال شهر آب/أغسطس. ونتمنى للرئاسة المقبلة للولايات المتحدة كل النجاح.

السيد عميش (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشارك جميع المتكلمين الآخرين تقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولزملائكم على الطريقة الاستثنائية التي أدرتم بها شؤون مجلس الأمن خلال شهر كان مزدحما للغاية بالعمل.

ولن استعرض الآن مضمون ما كان مدرجا في جدول أعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس. وبدلا من ذلك، سأركز على أساليب عمل المجلس بتقديم بعض الاقتراحات الأساسية، التي طرحناها في الماضي.

أولا، حينما تكون أعباء العمل الملقاة على كاهل المجلس ثقيلة للغاية، على نحو ما شهدنا هذا الشهر واليوم، ينبغي اختصار المشاورات غير الرسمية بحيث لا يتكلم سوى مقدم الإحاطة الإعلامية، ويعقبه توجه اسئلة أو الإدلاء بتعليقات لا تتجاوز مدتها ثلاث دقائق. وينبغي ألا يسمح بعرض أي نماذج لكي نتمكن من توفير الوقت للتفكير في المشاكل المعروضة خارج القاعة.

ثانيا، من أجل إلقاء المزيد من المسؤولية على كاهل أعضاء المجلس أنفسهم، ينبغي متابعة الإحاطات الإعلامية في المشاورات بأسئلتنا التي لا توجه سوى إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية، على نحو ما جرت عليه العادة. وحينئذ على الأمانة العامة أن تغادر قاعة المشاورات لكي نتمكن من إجراء مناقشة فيما بيننا بشأن كيفية المضي قدما ببند جدول الأعمال، وبعدها يمكننا أن نبلغ الأمانة العامة بناء على ذلك.

ثالثا، ينبغي أن نلزم أنفسنا بالإدلاء ببيانات مقتضبة تركز على تجاوز السمات السطحية لأي أزمة متسمة بالعنف وعلى محاولة فهم التعقيدات العميقة للأزمة.

رابعا، ينبغي أن تتضمن الإحاطات الإعلامية للأمانة العامة تحليلا عميقا للسبب وراء اندلاع أزمة بعينها في المقام الأول، وليس مجرد وصف للحوادث الناشئة للأزمة قيد النظر، بغية تمكن أعضاء المجلس من فهم الأسباب الجذرية للأزمة.

خامسا، من الأهمية بمكان حينما يدير المجلس عدة أزمات ساخنة في وقت واحد، افساح المجال للفكر بين بياناتنا. ونحن بصفتنا أعضاء المجلس بحاجة إلى الوقت للتفكير والتشاور بالمدلول الدقيق للكلمة غير مدلول الأمم المتحدة.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، وأتمنى لوفد الولايات المتحدة الأمريكية كل النجاح خلال شهر أيلول/سبتمبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الأردن على اقتراحاته المفيدة. واعتقد أن اقتراح عدم عرض النماذج قد يشكل تحديا لبعض أعضاء المجلس.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): سأركز على ثلاثة أنشطة هامة في شهر آب/أغسطس وهي ،تحديدا، بعثة مجلس الأمن إلى أوروبا وأفريقيا، والإحاطة الإعلامية بشأن حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في النزاعات المسلحة (انظر S/PV.7244) والمناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات (انظر S/PV.7247).

إن الزيارة إلى بلجيكا والمناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات، بالعودة بنا إلى جذور الحرب العالمية الأولى، التي بدأت قبل ١٠٠ عام، أتاحتا لنا فرصة لتكريم ثقافة الذكرى ولتذكر أن النزاعات يمكن تجنبها. وبناء على ذلك، على مجلس الأمن بذل المزيد من الجهود لمنع نشوب النزاعات في إطار مسؤولياته، ولكن بدون تجاوز المسؤوليات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ليس لأن منع نشوب النزاعات أقل كلفة فيما يتعلق بالموارد المتاحة للمنظمة وأعضائها لتسوية النزاعات فحسب، ولكن بشكل أساسي لأن لدى المنع إمكانية إنقاذ البشر من الدمار البدني والنفسي والمادي الناجم من النزاعات المسلحة. ويتمتع المجلس بسلطة هائلة لاحترام البشر مع تمتعهم بكرامتهم الكاملة. ومع ذلك، نشهد العكس تماما في الحالات في سوريا والشرق الأوسط والعراق وأوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ضمن أماكن أخرى.

كما أن الزيارة إلى بلجيكا مكنتنا من ملاحظة أن نتائج استخدام الأسلحة الكيميائية دائمة، على نحو ما دلت عليه حقيقة انه بعد ١٠٠ عام تقريبا من استخدام الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد، لا يزال المجتمع الدولي لم ينجح في تحدد أماكن جميع الأسلحة وتدميرها ،ولا يزال الناس يموتون من جراء التفجيرات العرضية.

إن الهجوم بالأسلحة الكيماوية على سكان الغوطة في سوريا قبل عام واحد فقط، يذكرنا بالطبيعة الدائمة لخطر الأسلحة الكيميائية، والحاجة إلى القضاء عليها تماما ونهائيا، بالنظر إلى حجم الأضرار التي تسببها والآثار السلبية الدائمة المحتملة الناجمة عنها.

مكنتنا الزيارة التي قمنا بها إلى لاهاي أيضا من التفكير في إسهام محكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للمنازعات بين الدول، وإسهام المحاكم الجنائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، التي تقع في صلب نظام العدالة الجنائية الدولية. إن المساءلة تساعد على منع العودة إلى الصراع وبالتالي تمنع نشوبه.

ومن المهم تعميق مجلس الأمن لحواره وتعاونه مع محكمتي لاهاي، من خلال إنشاء آلية محددة لمتابعة الحالات التي يحيلها إلى المحكمة الجنائية الدولية على نحو أفضل. ويتيح لنا تذكير رئيس محكمة العدل الدولية بأن أمريكا اللاتينية، منطقتي، هي ''العميل'' الرئيسي للمحكمة، وحقيقة أن هذه المنطقة هي منطقة سلام، تتيح لنا استنتاج وجود صلة بين استخدام الآليات القضائية الدولية ومنع نشوب الصراعات المسلحة. ومن المهم استخدام مجلس الأمن سلطاته المخولة له بموجب الفقرة ٣ من المادة ٣٦، من الميثاق المتعلقة بالتوصية بإحالة المنازعات ذات الطابع القضائي إلى محكمة العدل الدولية، حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بالرحلة إلى جنوب السودان والجهود التي نبذلها لتنسيق المواقف مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما في ذلك اجتماعنا مع وزراء تلك المنظمة الإقليمية في نيروبي، يمكن للمرء، كما أشار إلى ذلك السفير أويارثابال، الذي مثل بلدنا، أن يسطر الكثير بشأنها، وأنا أصدقه. سأقول هنا فقط أننا نعتقد أنه، في حين يتعين على مجلس الأمن احترام صدارة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حل النزاعات، من خلال دعم جهودها ودون إعاقتها، فلا يمكنه وقف السعي إلى الوفاء بمسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، سلطت الرحلة إلى الصومال والاجتماع مع رئيس كينيا، الضوء على التكلفة من حيث الأرواح البشرية، وعلى تفاقم الأزمات الإنسانية، وكلاهما غالبا ما يكون نتيجة غير مقصودة لجهود مكافحة الإرهاب. ويتجاوز ذلك الحالة في الصومال، كما لوحظ في العراق وأفغانستان واليمن. يجب أن تشكل حماية المدنيين، واحترام حقوق الإنسان، والقانون

الإنساني الدولي، دائما، جزءا من الحرب ضد الارهاب، ويجب أن تكون بالتأكيد عوامل محددة لإذن مجلس الأمن باستخدام القوة.

أود أن أقول إننا يجب ألا نفهم مكافحة الإرهاب بأنها عمل يجري فقط على الجبهة العسكرية. إن نهجنا أوسع، ويجب أن يكون كذلك، كما يمكن ملاحظة ذلك من عملنا في إطار أربع هيئات فرعية تابعة لمجلس الأمن. ومن أبرز التطورات في تلك الهيئات إنشاء مكتب أمين مظالم مستقل ومحايد للنظر في الطلبات المقدمة من الأفراد والجماعات والكيانات التي ترغب في رفع أسمائها من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وتشكل مراعاة الأصول القانونية حجر الزاوية في الدفاع عن حقوق الإنسان، لأنها تمثل في حد ذاتها أحد الحقوق الأساسية للبشر. وينطوي ذلك على ضمان حق الناس في معرفة الأسباب الموضوعية لقرار اللجنة شطبهم من القائمة أو الإبقاء على إدراجهم فيها.

إن الأرجنتين تؤكد مجددا ودون تردد، الالتزام المترتب على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، فيما يتعلق بتوضيح الأسباب الموضوعية لقرار اللجنة الإبقاء على إدراج شخص أو كيان على القائمة أو الشطب منها، ونقل أية معلومات أخرى ذات صلة لكي ينقلها أمين المظالم إلى صاحب الطلب، وفقا للمرفق الثاني، الفقرة ١٦ من القرار ٢١٦١ (٢٠١٤)، وفي نهاية المطاف، وفقا لحق الإنسان في مراعاة الأصول القانونية، الذي هو واسع النطاق، ولا ينتهي مع قرار شطب شخص أو كيان من القائمة.

أخيرا، تلقي الإحاطة الإعلامية المتعلقة بحماية العاملين في المجال الإنساني (انظر S/PV.7244) الضوء على مجمل الفرق القائم بين الكلام المرسل والحقائق، عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين، بمن في ذلك العاملين في المجال الإنساني، وبشكل أعم، احترام القانون الإنساني الدولي. ومع ذلك، لم يرق رد فعل مجلس الأمن إلى مستوى التحدي. ومن الخطير بنفس القدر مهاجمة العاملين في المجال الإنساني في أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى ودارفور وغزة وسوريا والصومال وجنوب السودان، والأكثر خطورة بدرجة كبيرة، عندما تأتي الهجمات من القوات الحكومية، المكلفة بحماية الأشخاص الذين يخاطرون بحياتهم لتقديم الإغاثة اللازمة للسكان الذي يعانون. على الأقل، يجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على إظهار أنه يشارك في إدانة تلك الهجمات، وأنه يرقى فوق المصالح الوطنية المشروعة، والاعتبارات الجغرافية السياسية.

وإذ أن هذه الجلسة قريبة من آخر جلسة ستعقد خلال رئاستكم للمجلس سيدي، فإنني أشكركم وأهنئكم بكل إخلاص على الطريقة التي أدرتم بها عملنا خلال شهر آب/أغسطس. أشكركم ومن خلالكم فريقكم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للولايات المتحدة رئاسة جيدة، وأقدم كل الدعم الذي قد تحتاجه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هذه ليست في الواقع الجلسة الأخيرة، لكنني أقدر مع ذلك كلماتك الطيبة.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الشهرية الختامية، بشكل علني، مما يعزز شفافية عمل المجلس. كما أود أن أهنئكم، سيدي، وفريقك على رئاستكم الديناميكية والفعالة لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس، مما أزال أي شكوك في حقيقة أن المجلس لا يأخذ عطلة صيفية.

لقد أظهرت معظم الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال هذا الشهر جانبا من معاناة السكان المدنيين. ويشكل استفحال الأزمة في أوكرانيا، التي تناولناها مرة أخرى اليوم (انظر S/PV.7253). واستمرار أعمال العنف في غزة حتى وقف إطلاق النار في ٢٦ آب أغسطس؛ واستمرار تدهور

الحالة في جنوب السودان وليبيا. والوحشية التي لا توصف لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. والحالة الإنسانية في سوريا، التي لا تزال تنذر بكارثة على الرغم من المكاسب المتواضعة من حيث وصول المساعدات الإنسانية بفضل القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وهي حالات يجب أن نهتم بها جميعا، وتدفعنا إلى التفكير في أفضل السبل لتعزيز عمل المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وتقودنا إلى طرح السؤال التالي: ماذا يمكننا فعله لمنع مثل هذه الحالات من الظهور، ومنع معاناة السكان المدنيين؟.

قدمت المناقشة المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات (انظر S/PV.7247) التي عقدتموها سيدي في ٢١ آب/أغسطس، بعض الإجابات على ذلك السؤال. وأكدت الغالبية العظمى من المشاركين في هذه المناقشة، أهمية تبني مجلس الأمن موقفا استباقيا لمنع نشوب النزاعات، بدلا من الاستجابة بعد وقوعها. ونرحب باعتماد القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) خلال تلك المناقشة المفتوحة، الذي ينص على مجموعة كاملة من الأدوات التي تهدف إلى تعزيز منع نشوب النزاعات. ويجب علينا الآن استخدامها، والتنفيذ الكامل للمادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة. ونأمل أن يخطرنا الأمين العام ومستشاراه الخاصان المعنيان بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن توفير الحماية، مع الاكتفاء باثنين فقط، بمجرد ظهور نذر على حالات نزاع محتملة.

إننا نعتقد أن تدهورا كبيرا في أوضاع حقوق الإنسان غالبا ما يسبق النزاع. ولا بد من الالتفات إلى هذه النُذر المبكرة، وتوجيه انتباه مجلس الأمن إليها. وتشكل مبادرة الأمين العام المعنونة الحقوق أولاً، الأداة المناسبة للتحذير من هذه الحالات، ونأمل أن يجري تنفيذها بشكل كامل بمساعدة مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

لقد شهد هذا الشهر، كما ذكر آخرون عديدون، زيارة ميدانية قام بها مجلس الأمن، مكنتنا من تقييم الأزمات التي تؤثر سلبا على جنوب السودان والصومال بطريقة أفضل. وقد تمكنا من أن نرى بأم أعيننا الطابع المعقد للبيئة التي يضطلع فيها موظفو الأمم المتحدة والعاملون في المجال الإنساني بمهامهم. فهم ما زالوا في طليعة الجهود الرامية إلى استعادة السلام، وتقديم الدعم والمساعدة إلى الأشخاص المحاصرين في حالات النزاع، معرّضين بذلك أنفسهم للخطر الشديد. وفي المناقشة المفتوحة المعقودة في ١٩ آب/أغسطس (انظر S/PV.7244) عمدنا إلى إحياء ذكرى العديد من العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة الذين ضحوا بأرواحهم وفاء بالتزاماتهم. ونحن نؤيد المبادرة الرامية إلى استكمال القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بغرض تكييفه مع حقائق اليوم. ونأمل أن نتمكن من اتخاذ قرار جديد بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني. ويقع على عاتقنا معا التزام فردي وجماعي بكفالة عدم تحويل المساعدات الإنسانية عن غرضها الأساسي، فضلا عن كفالة احترام المبادئ المنظمة لها. وتعتمد مصداقية تقديم المساعدة الإنسانية على ذلك، تماما مثلما هو الحال بالنسبة لسلامة الأشخاص القائمين على تقديمها.

ويتمثل أحد أهم الدروس التي تعلمناها من النزاعات السابقة، في أهمية مكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من العقاب. ومن شأن التأكد من ضرورة مساءلة مرتكبي تلك الانتهاكات أن يساعد على ردع الآخرين عن ارتكاب تلك الأعمال الشائنة. وقد مكّنتنا زيارتنا إلى لاهاي مرة أخرى مؤخرا من إبراز الإسهامات الهامة للمحكمة الجنائية الدولية، والعدالة الجنائية الدولية بوجه عام، ليس في مجال صون السلم فحسب، بل وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات.

ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد. ومن شأن التزامنا الجماعي وحده أن يحدث تغييرا. وعلى

الصعيد نفسه، وإذ تتأهب الولايات المتحدة لتولي رئاسة مجلس الأمن، أود أن أتمنى للوفد الأمريكي كل التوفيق، وأن أؤكد له دعمنا الكامل.

السيد بلِس (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء فريق المملكة المتحدة، على قيادتكم المقتدرة للمجلس خلال هذا الشهر. وسأركز ملاحظاتي على زيارة مجلس الأمن، فضلا عن اهتمامنا المستمر بمنع نشوب النزاعات والمسؤولية عنه، بوصفه موضوعا رئيسيا لعملنا في آب/أغسطس.

لقد كانت زيارة المجلس إلى قصر السلام في لاهاي، الذي أنشئ عقب عقد مؤتمر السلام هناك في عام ١٨٩٩، بمثابة تذكير بأن الصلة الوثيقة بين السلام والعدالة وسيادة القانون ما تزال مفهومة على مدى ما يزيد على القرن من الزمان. وبطبيعة الحال، فقد أصبح قصر السلام الآن مقرا لمحكمة العدل الدولية. ويساعد تبادل المجلسلالآراء مع المحكمة والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين اللتين أنشأهما المجلس، والمحكمة الجنائية الدولية، على تعزيز الدور الذي يمكن أن تضطلع به هذه الهيئات في منع نشوب النزاعات. وشددت الزيارة أيضا على الدور المحوري للمساءلة في جهودنا المشتركة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وردعها، فضلا عن بناء السلام المستدام. وقد كانت الزيارة بمثابة تذكير جلي بالتحدي الذي يشكّله الاتفاق على معايير دولية فيما يتعلق بإدارة النزاعات والتقيد بها.

فبعد مرور عام فقط على افتتاح قصر السلام في عام ١٩١٣، اندلعت الحرب العالمية الأولى. وأكدت زيارتنا إلى بلجيكا على العواقب المروعة لذلك النزاع الذي كان يمكن منع نشوبه تماما. وبطبيعة الحال، فقد تم انتهاك العديد من القواعد الأساسية المنشأة في مؤتمر لاهاي للسلام بشكل صارخ أثناء ذلك النزاع. وبعد انقضاء ٢٤ ساعة فقط من مغادرتنا لاهاي، كنا في في موقع للحماية تابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في ملكال. وقد شهدنا هناك عواقب النزاع، بما في ذلك تشريد الأشخاص على نطاق واسع، والحاجة الإنسانية الملحّة. واستمعنا إلى شهادات عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المذابح واستهداف الأشخاص على أساس الانتماء العرقي. وقد أبلغنا موظفو الأمم المتحدة عن مجاعة وشيكة متوقعة. والتمس إلينا ممثلو المجتمع المدني هناك أن نفعل المزيد من أجل إنهاء النزاع.

إن ذلك التناقض الصارخ بين التطلعات الدولية النبيلة، وحقائق النزاع المروعة، إنما ينعكس في العديد من الأزمات المعروضة على المجلس، بما في ذلك الأزمات في سوريا والعراق وأوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وغزة وليبيا. وفي حين تختلف الأسباب والنتائج، فإن ثمة عنصرا مشتركا بين إدارة هذه النزاعات – تآكل المعايير الأساسية. ونرى ذلك في التحدي السافر للأحكام الأساسية لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ففي العراق، يرتكب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الفظائع بحق المدنيين على أساس انتمائهم الديني أو العرقي. ويمثّل ذلك تحديا كبيرا بالنسبة للمجلس – إذ تعمل جماعة إرهابية بوصفها تمردا يستولي على أراضي الدول ويقمع السكان المدنيين بطريقة وحشية. ويقتضي الدور الذي يؤديه المقاتلون الإرهابيون الأجانب في مثل هذه الجماعات أن يوليه المجلس اهتماما عاجلا.

ونشهد تآكل تلك القواعد الدولية أيضا في الاستخدام المتكرر للمرافق المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، لأغراض عسكرية، علاوة على الاستهداف المتعمد لهذه المواقع. وقد كانت تلك هي إحدى سمات النزاعات في سوريا والعراق وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وغزة. وما زلنا نشهد ذلك التآكل أيضا في الاعتداءات المتكررة

على التراث الثقافي، التي غالبا ما تشكّل جزءا من استراتيجية متعمدة لهدم ذات الأسس التي تقوم عليها الثقافات والأديان. وليس تدمير تنظيم الدولة الإسلامية لمسجد مصعب بن عمير في محافظة ديالى في العراق، إلا مثال آخر مروع على ذلك.

وينعكس تآكل تلك المعايير أيضا في الاستهداف المتعمد للعاملين في المجال الإنساني. وإذ نحتفل باليوم العالمي للعمل الإنساني في ١٩ آب/أغسطس، فقد أحطنا علما بمقتل ١٥٥ من العاملين في المجال الإنساني في عام ٢٠١٣، وهو أعلى مستوى يسجّل على مدى عقد من الزمن. وقد شهدنا ذلك أيضا في استخدام الأسلحة الكيميائية في حالات النزاع. وباتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) قبل عام، فقد كرر المجلس التأكيد على الحظر المطلق لاستخدام تلك الأسلحة في أي مكان. ونرحب بإنهاء عمليات تدمير الأسلحة الكيميائية السورية على متن سفينة الولايات المتحدة MV Cape Ray خلال هذا الشهر، غير أن مهمتنا لم تكتمل بعد. ولا بد من التحقيق في الادعاءات المتعلقة باستخدام المواد الكيميائية السامة في النزاع السوري.

وشهدنا أيضا انتهاكات للأسس التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بعدم التدخل، ومنع اللجوء إلى القوة، عن طريق ضم جزء من أراضي أوكرانيا، وزعزعة الاستقرار في أنحاء أخرى من البلد بطريقة نشطة. بل شهدنا أيضا الآثار المأساوية في الأجل الطويل لذلك النزاع، بما في ذلك إسقاط طائرة شركة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17.

وقد يميل البعض إلى الاعتقاد بأن مهمتنا قد أنجزت بمجرد وضع إطار معياري للسلام والأمن الدوليين، إلى جانب إنشاء المؤسسات المساندة له من خلال المعاهدات والقرارات التي يتخذها المجلس. ولا يسعنا تشاطر هذا الرأي. ولا يمكننا الاكتفاء بالعمل الهامشي فحسب. بل يجب علينا أن نحمي تلك الأسس بحد ذاتها. ويجب أن نغتنم جميع الفرص المتاحة لتعزيز هذه القواعد الأساسية – من خلال قرارات المجلس، من قبيل القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، بشأن منع نشوب النزاعات، ومن خلال إدراج معايير الإدراج في قائمة نظم الجزاءات بالنسبة لمنتهكي القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على النحو الذي اتخذناه للتو بشأن ليبيا (انظر S/PV.7251)، وعن طريق آليات المساءلة، بما في ذلك من خلال لجان التحقيق وتقديم الدعم للمحكمة الجنائية الدولية، وعن طريق الزيارات التي يقوم به المجلس في الوقت المناسب واللحظات الحاسمة، من قبيل الزيارة التي قمنا بها إلى جنوب السودان.

وقد كان هناك حدث هام آخر في لاهاي أيضا: الاجتماع الذي عقده المجلس مع رئيس الوزراء الهولندي، روتي، الذي أعرب خلاله عن امتنانه لاتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) ودعا إلى تنفيذه تنفيذا كاملا. وبصفتكم رئيسا للمجلس، سيدي، فقد وضعتم بالنيابة عنا إكليلا في الموقع التذكاري في مطار شيفول الجوي لضحايا الطائرة MH-17. وقد كان ذلك بمثابة تذكرة قوية بالآثار المروعة للنزاعات التي لا يمكن التنبؤ بها، وبالدور الذي يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتمكين المجلس من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيد كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): شكرا جزيلا على قيادتكم القوية للمجلس خلال هذا الشهر، السيد الرئيس. فقد تمكنتم أنتم وفريقكم المقتدر للغاية من أن توجهوا عملنا بطريقة فعالة، فضلا عن إبقائنا على المسار الصحيح وفي الوقت المحدد خلال هذا الشهر آب/أغسطس الزاخر بالعمل.

وأود اليوم أن أعرض وجهات نظر وفد بلدي بشأن بعض المجالات التي كان عمل مجلس الأمن مثمرا فيه خلال هذا الشهر، فضلا عن التطلع في المستقبل أيضا إلى بعض

المجالات التي تتطلب أن نوليها اهتماما مستمرا في أيلول/سبتمبر وما بعده.

لقد أتاحت الزيارة التي قام بها المجلس هذا الشهر، الفرصة لأن نكون شهود عيان على المخاطر المحيطة بمداولاتنا. وقد كانت الزيارة التي قمنا بها إلى جنوب السودان في الوقت المناسب فعلا، وخاصة بالنظر إلى الأزمة السياسية والإنسانية والأمنية المتدهورة التي تتكشف هناك. وقد مكنت تلك الزيارة المجلس من الاستماع إلى العديد من أصحاب المصلحة، ونقل بعض الرسائل الهامة بصورة مباشرة، بما في ذلك استعداد المجلس لمعاقبة الساعين إلى تخريب عملية السلام، وأننا سنواصل التركيز على التطورات الجارية هناك عن كثب. ويتعلق مجال آخر شهدنا فيه إحراز بعض التقدم خلال هذا الشهر، بإزالة وتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وخصوصا تلك التي يبذلها الموظفون العاملون في الميدان. وقد أدى شركاؤنا الدوليون دورا حاسما للغاية في إزالة وتدمير الأسلحة الكيميائية المعلنة في سوريا.

ومع ذلك، تبقى هناك مسائل خطيرة، وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن يواصل مساءلة النظام السوري عن الوفاء بالتزاماته الدولية.

ونرى أن المناقشتين المواضيعيتين اللتين عقدناهما هذا الشهر – بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني (انظر S/PV.7244) وبشأن منع نشوب النزاعات (انظر S/PV.7247) – تكملان بعضهما البعض وجديرتان باهتمامنا المستمر. وهناك الآن نحو ١٠٨ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم، والعنف يشرّد المزيد من الناس أكثر من أي وقت مضى. غالباً ما يكون العاملون في المجال الإنساني أول المستجيبين للأزمات وأكثرهم عرضة للخطر. يفزعنا تزايد تواتر الهجمات التي تشن على العاملين في المجال الإنساني وعدد الذين قتلوا في عام ٢٠١٣، لا سيما في سوريا. مناقشتنا بشأن منع نشوب النزاعات بيّنت لنا الحاجة إلى استباق الأزمات الإنسانية قبل وقوعها. وتشيد الولايات المتحدة بجهود الأمم المتحدة، ولا سيما التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية، من أجل رصد وتحليل التطورات في جميع أنحاء العالم، وتنبيه مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى الأزمات الناشئة.

وبالإضافة إلى الأزمة الإنسانية في سوريا، التي أشرت إليها للتو، فإن العديد من المواضيع ستتطلب منا اهتماماً مستمراً في أيلول/سبتمبر وما بعده. وتبرز مسائل خمسة.

المسألة الأولى هي جمهورية أفريقيا الوسطى. سوف نرى نقلا مهما للسلطات إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في الشهر المقبل، وسنحتاج إلى مراقبة التقدم المحرز في مسار الانتقال السياسي والقضايا الإنسانية عن كثب. ونتوقع من الأمانة العامة أن تبقينا على اطّلاع بالتقدم المحرز في إيصال بعثة الأمم المتحدة إلى قوتها الكاملة وعلى أي مساعدة تحتاجها في هذا الصدد.

المسألة الثانية هي الشرق الأوسط. كان الإعلان عن وقف إطلاق النار في غزة يوم الثلاثاء أمراً جديراً بالترحيب. ويحدونا أمل كبير في أن يصبح وقف إطلاق النار هذا دائما، ويضع حداً للهجمات بالصواريخ وقذائف الهاون ويتيح استمرار المحادثات في ظل الوساطة المصرية لمعالجة المسائل الكامنة والتوصل إلى حل دائم ومستدام. يشمل ذلك دوراً أقوى للسلطة الفلسطينية، والإعمار والإغاثة وتلبية الحاجة إلى نزع السلاح. وكما قال وزير الخارجية كيري، يجب التعجيل بإيصال المساعدة الإنسانية الضرورية والعاجلة لسكان غزة. والولايات المتحدة مستعدة للعمل مع شركائنا الدوليين بشأن مبادرة رئيسية للإعمار. ونحن نتطلع إلى العمل مع المجلس بشأن السبل المناسبة لنا وللأمم المتحدة لدعم الحلول الطويلة الأجل في غزة.

الموضوع الثالث هو أوكرانيا، الذي من الواضح أنه مسألة يجب أن يواصل المجلس متابعتها عن كثب. ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام المساعد سيمونوفيتش بشأن حقوق الإنسان، الذي من المقرر أن يصدر غداً. ولكن كما أظهر المجلس في وقت سابق من بعد ظهر هذا اليوم (انظر S/PV.7253)، لا تزال الحالة الأمنية مثيرة للقلق. وكما قالت السفيرة باور للتو في هذه القاعة، ترقى أعمال روسيا إلى مستوى جهد متعمد لدعم الانفصاليين غير الشرعيين، والآن القتال إلى جانبهم، في بلد آخر ذي سيادة.

رابعاً، سنحتاج الشهر المقبل إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مع معالجة أثر مرض الإيبولا على ليبريا وعلى البعثة. ونحن نؤيد بقوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ونعرب عن تقديرنا العميق لاستعداد البلدان للاستمرار في المساهمة بقوات فيها. لا تزال سفارة الولايات المتحدة مفتوحة في مونروفيا، وقواتنا لحفظ السلام ما زالت في البعثة. ونحن نتشارك المخاوف المتعلقة بسلامة العاملين في مجال حفظ السلام، ونأمل أنّ تبقي الأمانة العامة المجلس على علم بالتدابير التي تتخذها من أجل السماح باستمرار عمل البعثة. ومن جانبنا، نعمل بشكل مكثف مع منظمة الصحة العالمية وجهات أخرى بشأن هذه المسألة، ونقوم بتوفير موارد كبيرة من جانبنا في الكفاح لاحتواء الإيبولا في ليبريا وأماكن أخرى.

ويختتم هذا الشهر أيضاً بتعرّض أفراد حفظ السلام في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لاعتداء ولإسقاط طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. سيتعين علينا الشهر المقبل النظر في التدابير اللازمة للتصدي للأخطار التي يتعرض لها أفراد حفظ السلام.

وأخيراً، فإن اتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، بشأن التهديد الذي تمثله الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، يحظى بالترحيب. لكنه يؤكد أيضاً أن هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولا سيما لمعالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولتسليط الضوء على أهمية ذلك الخطر، سيرأس الرئيس أوباما جلسة رفيعة المستوى للمجلس بشأن هذا الموضوع خلال الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في الشهر المقبل.

وأخيراً، أود أن أشكر الوفود على عبارات التأييد. ونحن نتطلع قدماً إلى العمل مع المجلس بشأن هذه المسائل والعديد من المجالات الأخرى خلال رئاستنا المقبلة في أيلول/سبتمبر.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بالنسبة للاتحاد الروسي، كان الموضوع الرئيسي لمناقشة مجلس الأمن في آب/أغسطس هو الحالة في أوكرانيا. وللأسف، نحن مضطرون إلى استنتاج أن مجلس الأمن، بسبب الجهود غير البناءة ا من جانب عدد من أعضائه، لم يتمكن من القيام بدوره في حل تلك الأزمة بما يتماشى مع ولايته على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وقد رأينا ذلك مرة أخرى في مناقشة اليوم المتعلقة بأوكرانيا (انظر S/PV.7253). لقد تمت إعاقة مشروع البيان الذي اقترحه الوفد الروسي بشأن وقف لإطلاق النار وذلك على أساس ذريعة غير مقنعة.

وعلى الرغم من المعارضة، إلا أننا واصلنا طوال الشهر لفت انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الإنسانية الكارثية في شرق أوكرانيا. وخلال الإحاطة الإعلامية التي عُقدت بناء على مبادرة من روسيا في ٥ آب/أغسطس (انظر S/PV.7234) قدّم ممثلو الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة تقييماً للحالة كان أقرب إلى الواقع. ونحن نرحب بذلك التطور. وأخيراً، بدأت المعلومات عن الحالة الحقيقية تتسرب عبر حاجز الصمت والإنكار الصارخ.

لقد صُدمنا بالنقد المستعر وتشويه الحقائق فيما يتعلق بقافلة المساعدات الإنسانية الروسية التي أرسلت إلى لوهانسك. سبق أن ناقشنا أكثر من مرة أسباب الإجراءات التي نتخذها وغاياتها، ولا أود تكرارها. ومع ذلك، أود أن أؤكد أننا سنواصل الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية لسكان

لوهانسك ودونيتسك، بالتعاون مع السلطات في كييف واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويحدونا الأمل في أن تقابل جهودنا في المستقبل بموقف أكثر إيجابية.

كان مجلس الأمن عاجزاً عن التصرف بالمسؤولية الواجبة في مسألة الدعم الدولي للتحقيق في الحادث المأساوي لتحطم طائرة الخطوط الجوية الماليزية. وللأسف، ما زلنا نرى محاولات ترمي إلى عرقلة تنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). ولأكثر من عشرة أيام، تجاهلت السلطات الأوكرانية المطالبة بوقف إطلاق النار في منطقة الكارثة، ثم أعلنت رسمياً عن استئناف الأنشطة العسكرية. وقدمنا في مناسبتين مشروعي بيانيين صحفيين لدعم القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وفي المرّتين أعيقا من قبل عدد من أعضاء المجلس، الذين من الواضح أنهم غير مهتمين بتنفيذ ذلك القرار. كل ما نراه هنا محاولة لتبرئة كييف تحت أي ظرف من الظروف.

نود مرة أخرى أن نذكر الأمانة العامة بأنه، وفقاً للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، يجب على الأمم المتحدة أن تقدم مساعدة شاملة في التحقيق، فضلاً عن تحديد الخيارات الممكنة لتقديم هذه المساعدة، وأن تقدم تقريراً إلى المجلس عن التطورات ذات الصلة. يجب على الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تضطلعا بدور أكثر نشاطاً، بما في ذلك دورهما بصفة منسقين، في إجراء تحقيق دولي شامل وكامل ومستقل.

وفيما يتعلق بالحالة في غزة، واصل مجلس الأمن العمل على استحياء. واستمرّت المناقشات طوال الشهر للتوصل إلى نتيجة تعبّر عن ردود فعل المجلس. ومع ذلك، لم يجر التوصل إلى نتيجة. خرجنا من مناقشة الأمس بشأن ليبيا خائبي الأمل إلى حد بعيد (انظر S/PV.7251). فهذا البلد أساساً يهوي بسرعة. يتصرف أعضاء المجلس المسؤولون عن تلك الحالة – لأنهم من انتهك بشكل خطير القرارين ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) – وكأن لا علاقة لهم بذلك. إنهم يدعون الأمم المتحدة أو جيران ليبيا لبذل المزيد من الجهود. وفي هذا الصدد، نود أن نثير نقطة أخرى.

نسمع في بعض الأحيان أنه لو لا حق النقض لكان مجلس الأمن فعالاً في منع نشوب النزاعات أو تسويتها. وفي حالة ليبيا، لم يستخدم حق النقض. أود أن أطلب من الذين رضوا بالنتيجة أن يرفعوا أيديهم. فليست المسألة مسألة حق النقض، ولكنها سياسة المغامرة، الأمر الذي يغذي النزاعات أكثر فأكثر.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أن الأعمال الحالية للمجلس تجري في ظل مجموعة كاملة من الأزمات الإقليمية الآخذة في التدهور. ونظراً إلى أن لدى المجلس الكثير من العمل، فإننا نحتاج إلى أن نعمل لأجل النظر بصورة أكثر تعمقاً وفعالية في القضايا المدرجة على جدول أعماله، المتعلقة أولاً وقبل كل شيء بحالات وبلدان محددة. تبدو الجلسة الختامية اليوم مصطنعة، لا سيما وأننا سنواصل عملنا غداً بمناقشات حول بندين هامين. نود أن نقول إن الرئاسة البريطانية للمجلس لم تتصرف دائماً على النحو السليم، على الرغم من أنها عملت كثيراً. ونتمنى كل النجاح لوفد الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر.

السيد ندوهونغيرهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة الختامية، وهي السادسة منذ بداية العام، والثانية على التوالي في شكل جلسة عامة.

وينبغي تشجيع عقد هذه الجلسات التي توفر الفرصة لمجلس الأمن من أجل تقييم ما يضطلع به من أعمال، وإجراء فحص دقيق لتقدمه المحرز وفعاليته. ويحدوني الأمل في أن المزيد من أعضاء المجلس، الحاليين والقادمين، سيواصلون هذه الممارسة، وأن الدول غير الأعضاء في المجلس ستستمر في المشاركة.

ويعرب وفد رواندا عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي ترأستم بها المجلس خلال شهر آب/أغسطس، ولا سيما التركيز على الإدارة الفعالة للوقت. ونعرب عن

تقديرنا لنائب الممثل الدائم، والمنسق السياسي، ومن ينوب عنه، وكذلك لكامل فريق مجلس الأمن التابع المملكة المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ سفيرة الولايات المتحدة سامانثا باور على توليها رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. ونحن نلاحظ أنه خلال آخر مرة تولت فيها الرئاسة، في تموز/يوليه ٢٠١٣، نظمت الولايات المتحدة مناقشة مفتوحة بشأن حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة (انظر S/PV.7003)، وأن الولايات المتحدة قد اختارت موضوع المقاتلين الإرهابيين الأجانب موضوعا رئيسيا لرئاستهاخلال أيلول/سبتمبر. إن عملية القتل الوحشية لجيمس فولي، وهو صحفي من الولايات المتحدة، على يد أحد عناصر الدولة الإسلامية، وكذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب، لمثال مأساوي على ضرورة قيام المجلس بالتصدي لهذه الآفة، مع إنفاذ حماية المدنيين، بمن فيهم الصحفيون.

فيما يتعلق بحماية المدنيين، نشكر أيضا المملكة المتحدة على تنظيم المناقشة المعقودة في ١٩ آب/أغسطس، بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للإغاثة الإنسانية، بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني (انظر S/PV.7244) إحياءً لذكرى سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام في العراق وزملائه الذين قتلوا في الهجوم الإرهابي على فندق القناة في بغداد قبل ١١ عاما. وتؤيد رواندا مشروع القرار الذي عرضته رئاسة المملكة المتحدة في هذا الصدد.

ولئن كنا نقدر نجاح زيارة مجلس الأمن إلى بلجيكا وهولندا وجنوب السودان والصومال، فقد لاحظنا أن صون السلم والأمن الدوليين استمر في مواجهة تحديات بشكل خطير، خلال شهر آب/أغسطس. من أوكرانيا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن سوريا إلى العراق وليبيا وجنوب السودان، استمرت الصراعات في جميع أنحاء العالم غير متأثرة، ولا يلوح بريق أمل بالتوصل إلى تسوية سلميةفي العديد منها.

وما يثير مزيدا من القلق أن المنظمات الإرهابية تجاوزت مرحلة ارتكاب الأعمال الإرهابية، والدولة الإسلامية وتنظيم بوكو حرام وغيرهما اكتسبت القوة العسكرية لغزو الأقاليم بغية إنشاء خلافة إسلامية. وعلى الرغم من أن رواندا تؤيد عادة حل الصراعات بالطرق السلمية، نرى أنه عندما يواجه العالم المنظمات الإرهابية التي تؤمن بالإبادة الجماعية، فالحل الوحيد هو قتالها لإلحاق الهزيمة بها. ولا يسعنا أن نحتوي أو نسترضي هذه الجماعات العنيفة. إن التعاون والتنسيق فيما بين بلدان المنطقة والقوى العالمية في مجلس الأمن يكتسيان أهمية بالغة من أجل تحقيق ذلك الهدف.

ومع ذلك، وفي خِضَّم الصورة المظلمة لحال السلام والأمن الدوليين، فقد لاحظنا أن هناك بصيصا من الأمل بالنسب للصراع في غزة. ويمكن لوقف إطلاق النار في غزة، الذي تم التوصل إليه بوساطة مصر في بداية هذا الأسبوع، أن يشكل بداية جديدة للتوصل إلى حل سياسي للصراع الذي طال أمده في الشرق الأوسط. ومع ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يتابع الحالة عن كثب وأن يكون على استعداد لاتخاذ التدابير المناسبة لمساعدة الأطراف على تحقيق السلام الدائم والاستقرار.

أما بخصوص شرق أوكرانيا، المسألة التي نُظر فيها في جلسة سابقة اليوم (انظر S/PV.7253)، فقد رحبنا بمؤتمر القمة الإقليمي الذي عقد في مينسك يوم الاثنين، لكننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التصاعد الخطير في الحالة ميدانيا. ومرة أخرى، ندعو الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق باستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ومواصلة الحوار من أجل إيجاد حل سياسي ودبلوماسي للأزمة.

كما نوقشت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس خلال مناقشة رفيعة المستوى (انظر S/PV.7246) ركزت على تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وإذ تشير رواندا إلى البيان الصحفي (SC/11533) الذي اعتمد يوم الثلاثاء، ٢٦ آب/أغسطس، فإنها ترحب بالدعم الواضح وغير المشروط

من مجلس الأمن للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ونص بوضوح على أن فترة الأشهر الستة المعطاة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا لكي تترع سلاحها يجب أن يتبعها عمل عسكري إذا استمرت هذه المنظمة التي تؤمن بالإبادة الجماعية، بمناوراتها المماطلة.

ونحن نعلم جميعا أن الزيادة الكبيرة في الصراعات وتفاقمها في جميع أنحاء العالم أدى إلى زيادة في جدول أعمال مجلس الأمن. وللأسف، فإن هذه الحالة قد قد جعلت أيضا أساليب عملنا أسوأ. ولن أخوض أكثر مما ينبغي في الحاجة إلى تحويل نهجنا من ثقافة إدارة الصراعات إلى روح منع نشوب الصراعات. ونعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على عقدها المناقشة المواضيعية المفتوحة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7247)، ولإدارة الشؤون السياسية على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها هذا الأسبوع. ولكننا نعتقد أن المنع الفعال لنشوب الصراعات ينبغي توجيه نحو إجراء مسح منتظم مخصص لبلد ما إلى الأخطار الفعلية التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

بالإضافة إلى ذلك، لاحظت رواندا خلال الأسابيع والشهر الماضيان، زيادة ليس فقط في الجلسات الطارئة، بل وأيضا في ظهور الممارسة التي بموجبها يطلب أحد أعضاء المجلس عقد جلسة بشأن جانب من جوانب أزمة على وجه الخصوص، وفي حين أن عضوا آخر يطلب عقد جلسة لمناقشة جانب آخر من جوانب الأزمة نفسها وفي غضون الفترة ذاتها. ونعتقد أن هذه الممارسة تقوض قدرة المجلس على التصدي بفعالية للصراعات بطريقة شاملة. وينبغي أن يجري المجلس حوارا جادا بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يكون أكثر مرونة وأكثر فعالية، ويدير جدول أعماله بصورة أفضل. ونحن نعتقد أنه يتعين لتواتر الجلسات التي نعقدها أن يتوقف على تطور الأزمات المدرجة في جدول أعمالنا، التي ينبغي لنا معالجتها بصورة كلية، بما في ذلك الجزاءات. ولئن كان ينبغي النظر في بعض الحالات إما مرتين أو أربع مرات في السنة، فإن حالات أخرى تستحق عقد جلسات شهرية أو حتى مرتين في الشهر مع وجود استراتيجية واضحة من جانب مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام على حضوره المعتاد عند الطلب للتفاعل مع أعضاء المجلس. وأعرب عن تقديرنا لموظفي إدارته، بمن فيهم أولئك العاملون في شعبة شؤون مجلس الأمن، على المساعدة التي درجوا على تقديمها لأعضاء المجلس.

السيدة لو فرابي دو إيلين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): كما فعل المتكلمون السابقون، أود أن أشكر بحرارة الوفد البريطاني – وأنتم، سيدي الرئيس، وفريقكم بأكمله – على اضطلاعكم بأعمال الرئاسة بفعالية في آب/أغسطس.

أود ببساطة أن أتطرق إلى بعض المواضيع.

أولا، ومن الناحية الإيجابية، أعرب عن تقديري لوحدة المجلس وإنتاجيته المتعلقتان بعدد من المواضيع المهمة بالنسبة لنا، بما في ذلك تجديد الولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، وهو أمر هام للغاية في سياق الأزمة الإقليمية. ونحن بحاجة إلى أن الحد من الآثار المترتبة على الأزمة في لبنان، ونأمل أن تستمر جميع الدول الأعضاء في دعم دور اليونيفل.

ومن الأمثلة الأخرى على اتباع نهج موحد في مكافحة الإرهاب أن المجلس اتخذ في نهاية المطاف هذا الشهر تدابير ضد الدولة إسلامية في العراق والشام. ونرحب بجهود الوفد البريطاني التي رمت إلى تحقيق اتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، الذي يدين في نهاية المطاف الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الدولة الإسلامية وحيث يذكر أيضا المجلس للمرة الأولى المقاتلين الأجانب. واكتسى ذلك أهمية بالغة بالنسبة لنا. ويحدونا الأمل في أن يتيح مؤتمر قمة المجلس الذي يجري شركاؤنا الأمريكيون الإعداد له كجزء من الأسبوع الوزاري

القادم بشأن موضوع المقاتلين الإرهابيين، فرصة أخرى لتعميق إجراءاتنا بشأن هذا الموضوع على أرفع المستويات.

كما كان هناك وحدة نسبية بشأن ليبيا، نظرا لأن لدى الأمم المتحدة دورا تؤديه في هذه المسألة، وأن المجلس قد تصرف بطريقة حسنة التوقيت. وفي الوقت حيث كانت مسألة مستقبل ليبيا موضع شك، اتخذ المجلس قرارا (القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)) يعزز الحظر المفروض على الأسلحة، ويوسِّع الجزاءات المفروضة على الأفراد لتشمل أولئك الذين يعرقلون عملية الانتقال السياسي. وأشار رئيس الجمهورية الفرنسية إلى أن من الضروري أن تقدم الأمم المتحدة دعما استثنائيا للسلطات الليبية من أجل إعادة بناء الدولة. وهذا موضوع سنستمر في متابعته عن كثب في شهر أيلول/سبتمبر.

وكان هناك أيضا وحدة في المجلس بشأن عدد من الأزمات في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يرحب بالجلسة المعقودة في ٧ آب/أغسطس (انظر S/PV.7237)، برئاسة الوزير البريطاني المعني بالشؤون الأفريقية، الأمر الذي جعل من الممكن الجمع بين البلدان الرئيسية في منطقة البحيرات الكبرى، والتذكير بالأولويات الرئيسية للمجلس. وتم تحديد هذ الأولويات في البيان الصحفي (SC/11533) الذي اعتُمد في ٢٦ آب/أغسطس. ويشير البيان على وجه الخصوص إلى أن المطلوب هو تنفيذ القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤)، المتعلق بتحييد الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

والأمر الآخر الذي يبعث أيضا على التفاؤل أننا شهدنا تجديد ولايةالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، حيث إن التركيز في ذلك القرار ٢١٧٣ (٢٠١٤) هو على الاستعراض الاستراتيجي للقوة وأهمية الإبلاغ العام عن حقوق الإنسان.

ومن ناحية أخرى، وهذه نقطتنا الثانية – وكما ذكر الأمين العام ذلك أثناء المناقشة العامة التي نظمتموها، سيدي الرئيس، (انظر S/PV.7247) – يوجد في المجلس انقسامات خطيرة تقوض قدرة المنظمة على العمل.

ومابرحنا نشعر بالأسف أنه، في سياق سوريا، فإن الدعم المستمر من جانب بعض الوفود لنظام قمعي حال دون اتخاذ إجراءات منسقة من جانب المجلس، الأمر الذي يمهد الطريق أمام للمتطرفين والإرهابيين. وستواصل فرنسا اتخاذ إجراءات ضد إساءة استعمال حق النقض من جانب الوفود، الذي كان جليا في حالة سوريا. وبطبيعة الحال، هناك انقسامات بشأن مسألة أوكرانيا كشف عنها للتو في المجلس (انظر S/PV.7253). من الواضح أن موقف روسيا المستمر هو ببساطة زعزعة استقرار البلد.

النقطة الثالثة التي أود أن أثيرها تتعلق بموضوع آخر. ربما يكون أمام المجلس الآن فرصة للاضطلاع بدور لم يضطلع به حتى الآن. إنني أفكر في غزة. أعلنت السلطات المصرية عن وقف غير محدود لإطلاق النار. ونحن نشجع الطرفين على الامتثال لوقف إطلاق النار والمشاركة في المناقشات التي تنظم برعاية مصرية. غير أننا نود، بالتنسيق مع شركائنا من الاتحاد الأوروبي ومن مجلس الأمن، إحراز مزيد من التقدم من خلال المساهمة في التوصل إلى حل على أساس هذا الاتفاق. ونعتقد، شأننا في ذلك شأن الآخرين، أن مجلس الأمن يقع على عاتقه دور ينبغي أن يؤديه في هذا الشأن.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالتركيز على مسألة منع نشوب النزاعات التي طرحتها الرئاسة البريطانية، لا سيما من منظور الإنذار المبكر. وأذكر أيضا التطرق إلى أوروبا الذي أشار، عبر التاريخ، إلى أهمية منع نشوب الأزمات. نحن نرى أن ذلك أمر هام للغاية.

كان اتخاذ القرار ٢١٧١ (٢٠١٤) أيضا أمر جدير بالترحيب.

أتاحت المناقشة بشأن منع نشوب النزاعات (انظر S/PV.7247) للمجلس الاستماع للمرة الأخيرة إلى السيدة

بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، إذ أنها ستكمل فترة ولايتها. في ظل ولايتها، كان التفاعل بين مجلس الأمن والمفوضية السامية أوثق من أي وقت مضى، الأمر الذي يشكل، رغم ذلك، عبئا ثقيلا على عملنا، إذا جاز لي أن أقول. وقد لاحظنا أنها اقترحت ضمن توصياتها النهائية تقديم إحاطة إعلامية شهرية إلى المجلس من جانب خلفها في منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ونحن نعتقد أن ذلك أمر يتطلب دراسة متأنية، إذ من شأنه أن يتيح الفرص أمام المفوض السامي للاضطلاع بدور توفير الإنذار المبكر، بدلا من المجئ لإحاطة المجلس علما، بناء على طلبنا، عندما تكون هناك أزمة جارية بالفعل. وخلال المناقشة التي عقدتها الرئاسة، أتيحت أيضا أمام المجلس فرصة لتعزيز الدور الموسع للأمين العام في جهود الإنذار المبكر، وهذا أمر مهم.

وفي الختام، أود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم الرامية إلى تناول أساليب العمل وتحديد وقت التكلم المسموح به لنا. نحن نشاطر أيضا الرئاسة الاهتمام بإجراء المناقشات العامة في القاعة، تحقيقا للشفافية، وأيضا زيادة استخدام المشاورات التفاعلية للتسريع بعملية صنع القرار، إذ تشكل القرارات إشارة على وحدة المجلس، كما سبق أن ذكرت.

أود أن أعرب للولايات المتحدة عن أطيب التمنيات بالنجاح في شهر أيلول/سبتمبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.